أثر الصراعـــات الإثنية في إفريقيـــــا على استقرار الدولة وسبل مواجهتهـــا

د. أميـن البار
أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة العربي التبسي "تبسة"

ملخص:

يعـد التنـوع الاثني والعرقي مـن أهـم مميزات المنطقـة الإفريقيـة (ويقصـد بـه التنـوع والاختلافات الدينية والعرقية) مما شكل أزمة هوية داخل الكثير من الدول الإفريقية نتيجة ممارسات الدولة ضد إثنية معينة أو قومية، أو رغبة هذه الأخيرة في الانفصال وتشكيل دولة مستقلة ، مما يقود إلى حروب أهلية وتفكيك العديد من الدول مثلما حدث في السودان وانفصال اريتريا عن إثيوبيا وغيرها وحتى بعدما تتم عملية الانفصال فإن النزاع بين الطرفين يبقى مستمرا ، مما ينعكس على استقرار المنطقة ومن ثمة صعوبة تحقيق التنمية بها ولعل هذه الأزمات التي يخلقها هذا التعدد الاثني والعرقي وهذا الصراع بين هذه الطوائف يشكل أهم عائق أمام استقرار المنطقة وتحقيق التنمية بها كون عامل الاستقرار يعد من المحددات المهمة لعملية التنمية.

Abstrect

Ethnic and ethnic diversity is one of the most important characteristics of the African region، and it is the result of a variety of ethnic and religious differences. This constitutes an identity crisis in many African countries as a result of the state's practices against certain ethnic or national groups. And the dismantling of many countries، such as in Sudan، Eritrea's secession from Ethiopia and others، even after the disengagement process، the conflict between the two sides is continuing، which is reflected on the stability of the region and hence difficult to achieve development and perhaps these crises

created by this ethnic and ethnic diversity and this Shepherd among these communities is the most important obstacle to the region's stability and development by the fact that the stability factor is one of the important determinants of the development process

مقدمة:

شهدت القارة الإفريقية أعظم وأسرع عملية من التفاعل والتغير السياسي في القرن الحالي، حيث تميزت أوضاعها السياسية بكثرة التقلب وانتشار الصراع الدولي[1].

بالإضافة إلى سياسة التفرقة العنصرية ، كما طبق في إفريقيا ودولة جنوب إفريقيا خصوصاً التي تعلن صراحة عدم المساواة بين رعاياها وتبنيها سياسة تمييزية ضد 80 % من سكانها ، ولا تعترف بالمواثيق الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان ، أين قسم سكانها إلى بيض وهم السادة المنحدرين من أصول أوروبية عددهم أقل من أربعة ملايين نسمة ، وأفارقة وعددهم خمسة عشر مليون نسمة ، وآسياويون وهم أكثر من نصف مليون وآخرون مختلطون ، وقد حدد **نظام الأبارتيد** لهذه الفئات أماكن سكنهم ونوعية عملهم وتعليمهم ، الزواج ، التحرك ، الترفيه ، والحقوق السياسية[2].

وتعد مشكلة جنوب السودان تعد من اعقد المشاكل الإقليمية في القارة بحيث عرفت السودان توتر في العلاقات بين الشمال والجنوب منذ الاستقلال الوطني في السودان عام **1956** وهذا التعقيد مرتبط بإبعاد استعمارية استغلت التباين العرقي و بإبعاد وطنية مارست سلوكا عنصريا إزاء الجنوب على أساس عرقي وثقافي فالحرب الأهلية أدت إلى عدم استقرار نظام الحكم وزادت من حدة التوتر الاجتماعي بفعلها انقسمت القوى السياسية مما اثر على سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، وحتى على الاستقرار والتنمية في المنطقة.

وعليه نطرح الإشكال التالي : **كيف أثرت الحركة الانفصالية والحرب الأهلية في جنوب السودان على الاستقرار والتنمية في إفريقيا ؟**

1.مفهوم الإثنية:

الجماعة الإثنية هي الجماعة التي تشترك في خصائص ثقافية معينة، مثل اللغة أو الدين وهي تختلف عن الجماعات الأخرى، التي تقوم على خصائص طبيعية غير قابلة للتغيير وترتبط تلك الخصائص ارتباطا جوهريا بالقدرات أو الكفاءات الذهنية أو العقلية، وغيرها من القدرات العضوية التي يمكن تحديدها اجتماعيا على أساس ثقافي[3] وكلمة إثنية مشتقة من أصل يوناني **Ethnos**، بمعنى شعب وأمة أو جنس وفي العصور الوسطى كان يطلق هذا اللفظ في اللغات الأوروبية على من هم ليسوا مسيحيين أو يهود ولكن في العصور الحديثة أصبح اللفظ يستخدم في العلوم الاجتماعية ليشير إلى أي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيائية و الجسمانية .

نستنتج من ذلك أن كلمة إثنية أشمل من العرق ، وعلى هذا الأساس استبدلت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها الثالثة سنة **1950**، مصطلح عرقية بمصطلح إثنية على اعتبار أن المصطلح أوسع في الإشارة إلى كل الخصائص البيولوجية والثقافية والتاريخية فالمصطلح الأول يقتصر على الخصائص الطبيعية المتأصلة في عرق معين.

2. مفهوم العرقية:

وقد عرفت على أنها : "مجموعة سكانية تختلف عن بقية السكان على أساس صفات بيولوجية كلون البشرة، أو لون العينين، الشعر أو طول القامة، فهذه الجماعة تشعر بأنها تنحدر من أصل أو عرق معين، ومن ثمة فإنها تتميز بما تملكه من خصائص طبيعية موروثة"ومصطلح عرقية " **Ethnicity** "،مشتق من الكلمة الإغريقية ،" **Ethnos** "، وتعني أناس أو قوم وتدل العرقية على الرمز أو الشعار والهوية للفرد ، وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد ، من المجموعة العرقية التي ينتمي إليها ، ويركز هذا التعريف على الانتماء أي الأصل، فهو العنصر الأساسي والعامل المهم والمحدد لكل التعريفات العرقية في العلوم الاجتماعية والسياسية[3].

3.مفهوم الحركات الانفصالية:

ورد في معجم المعاني أن الحركة الانفصالية تعني" نزعة سكان منطقة ما إلى الاستقلال عن الدولة التي تنتسب إليها هذه المنطقة."[4]فمصطلح" الحركة الانفصالية " يطلق على مختلف النشاطات السياسية أو الشعبية التي تتبناها جماعة ما تطالب بالانفصال عن دولتها الأم أو الخروج من سيادة دولة ما انضمت إليها نتيجة ظروف تاريخية معينة.[5]

وهناك تعريف آخر للحركة الانفصالية ويقصد بها التحركات التي تتبناها فئات من المجتمع تسعى إلى التحرر بتوجهات أو دوافع معينة قصد الوصول إلى فصل أرض أو منطقة يقيمون فيها من الدولة التي تسيطر عليها وتحكمها أو على الأقل الحصول على حكم ذاتي في إطار هذه الدولة، وفي كثير من الأحيان يشير مصطلح الانفصالية إلى الانعزال الاجتماعي لفئة معينة من مجتمع دولة ما عن المجتمع الأساسي للدولة التي تحكمها نتيجة لمواجهة هذه الفئة بعض المشكلات الاجتماعية ، وفي قليل من الأحيان يتم فرض الفصل الاجتماعي سياسيا من السلطة كما كان عليه الحال في جنوب إفريقيا مثلا[6].

4.الحركات الانفصالية والمفاهيم المشابهة لها:

4-1. الحركات الانفصالية ومفهوم الحكم الذاتي:

الحكم الذاتي هو إعطاء قوات الاحتلال للسكان المحتلين جزءا من الحريات الأساسية في أن يحكموا ذاتهم بأنفسهم ، وذلك من خلال مجالس منتخبة تحكم الشعب محليا وليس لهم الحق في الدفاع خارجيا ، وهناك حكم ذاتي دستوري وهو منح بعض الصلاحيات للجمهوريات الداخلة في اتحاد فيدرالي مثل الاتحاد السوفيتي، أو الكونفدرالي مثل الكومنولث البريطاني، وهناك الحكم الذاتي المحلي ويقصد به منح كل السلطات المركزية للوحدات المحلية ماعدا سلطات الدفاع الأمن القومي والعلاقات الخارجية.

2-4. الحركات الانفصالية ومفهوم تقرير المصير:

يعتبر حق تقرير المصير البعد الخلاق لحقوق الإنسان ، حيث ورد في ميثاق الأمم المتحدة **الفقرة 2** المادة الأولى أن ترقية العلاقات الودية بين الأمم يكون على أساس احترام المبدأ الذي يقوم على التسوية في الحقوق بين الشعوب حيث يتمتع كل منها بتقرير المصير[7]

5-أسباب ودوافع الحركات الانفصالية:

على خلاف الحركات التحررية التي تستهدف الحصول على سيادتها وحقها في تقرير المصير والاعتراف بشرعية كفاحها ، تستهدف الحركات الانفصالية وحدة الدولة وسيادتها الإقليمية حيث يكون توجهها إما ديني أو عرقي أو قومي أو سياسي .وهذا التوجه يكون نتيجة لشعور الأقليات المكونة لهذه الحركات بعدم الاهتمام بأمرها مقارنة بالبقية من قبل المجموعة الحاكمة.

وهناك من يرى أن دوافع هذه الحركات قد تكون إقليمية أو لغوية أو ثقافية ، أو ربما يجتمع أكثر من سبب منها في حالة واحدة ، وتوجد أيضا درجات وأساليب للحركات الانفصالية ، فأحيانا يتم استخدام القوة المسلحة أو العمليات المسلحة عبر تشكيل منظمات أو جماعات تحمل السلاح لتحقيق أهدافها فهناك الإضرابات السياسية والاجتماعية والعملية وهناك الإجراءات السياسية والدستورية الشرعية[8].

وتتنوع أسباب الصراع من دولة إلى أخرى فهناك من يرجع هذه الصراعات إلى التنافس على المصادر الاقتصادية والسياسية للمجموعات العرقية ، وهناك من يعطي أهمية للاختلاف اللغوي حيث نجد العديد من الحروب في العالم نشبت بسببه ، فهناك حوالي **6700** لغة في العالم لأقل من **250** دولة مستقلة وهناك ما يقارب **90** إلى **95** بالمائة من اللغات الغير معترف بها في الدولة، كذلك يلعب العامل الديني هو الأخر دور في زعزعة النظام والإخلال بالاستقرار ومن بين الأمثلة على ذلك ما حدث في لبنان، كذلك في الهند بين السيخ والمسلمين بالإضافة إلى التنافس على المصادر الاقتصادية والسياسية للمجموعات العرقية ، وقد يرجع إلى إلغاء الحكم الذاتي الذي كانت تتمتع به المجموعة العرقية في كوسوفو، حين قام الرئيس السابق **سلوبودان ميلسوفيتش** بإلغاء الحكم الذاتي للألبان[9].

6–أهداف الحركات الانفصالية:

تسعى المجموعة العرقية لتحقيق عدت أهداف فتتصارع مع الدولة الأم من أجل ذلك ، حيث نجد أسمى هدف بالنسبة لها هو تحقيق الانفصال، والمقصود بهذا الانفصال هنا هو تأسيس دولة جديدة خاصة بعرقيتها، وهذا الهدف هو أخطر عامل يهدد استقرار الدولة ووحدتها ولهذا السبب الدولة لا تتنازل عن وحدتها الترابية، وقد يمتد هذا الصراع بين الانفصاليين والدولة الأم عدة سنين مثال ذلك الحركة الانفصالية الباسكية، كما يوجد هدف أخر وهو تحقيق الحكم الذاتي أي الاستقلال السياسي واللغوي للمجموعة العرقية.[10]

وتختلف الوسائل التي تعتمدها الحركات الانفصالية لتحقيق أهدافها، منها ما هو سلمي وما هو قائم على السلاح، أما الوسائل السلمية فهي متعلقة بكافة النشاطات المشروعة قانونيا للمجموعة غير متعلقة بأعمال عنف عشوائية وغير منظمة، تضغط من خلالها على الدولة من أجل أن تقدم لها تنازلات، كذلك تحاول المجموعات التي تطالب بالانفصال التحرر من الاستعمار، حيث نتج عن تعدد الاستعمار وعن التقسيم العشوائي للأقاليم المستعمرة العديد من المشكلات التي استمرت حتى رحيل المستعمر بفترة طويلة، فالحدود السياسية التي خلفها الاستعمار خصوصا في القارة الأفريقية لم تتطابق في كثير من الأحوال مع حدود الجماعات العرقية مما نتج عنه صراعات متعددة مثل مشكلة قبائل الصومال.

وعليه يمكن حصر أهداف الحركات الانفصالية فيمايلي[11]:

- ✓ الاستقلال للأقاليم المستعمرة وتشكيل دولة مستقلة.
- ✓ تحقيق الحكم الذاتي والعدالة الاجتماعية داخل الدولة.
- ✓ تحقيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- ✓ تحسين الظروف المعيشية ورفع المستوى الثقافي للسكان.
- ✓ تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية على أسس ديمقراطية.

✓ **الحركة الانفصالية في جنوب السودان:**

إن الاختلاف والتعدد في دولة السودان كان أول العوامل التي ساهمت في ظهور الاختلاف وعدم تقبل الآخر ومنه ظهور النزاعات و الصراعات طويلة الأمد ، والذي غذته جملة من المسببات والعوامل الطبيعية والمفتعلة ،حيث يحوي السودان داخله تناقضات كبيرة من حيث الاختلاف في الديانات واللغة والعادات والتقاليد ، وهو ما جعله أرضية مناسبة لظهور عامل العرقية وتميز عرق عن الآخر ، وعدم تقبل هذا الاختلاف كان مصدر إشكالية استقرار السودان.

1-أسباب النزاع في جنوب السودان:

1-1.الأسباب الخارجية (العامل الاستعماري):

لقد لعبت القوى الكبرى المستعمرة لدولة السودان دوراً كبيراً في تنمية وتخصيب إشكالية العرقية السودانية ، وتحويل مسارها من اختلاف إيجابي إلى اختلاف سلبي.

1-الاجتياح المصري والتركي:

ظهر الاجتياح **التركي – المصري** للسودان سنة **1821** وكان ذلك بعد تولي **محمد علي باشا** ، ذو الأصول التركية الحكم في مصر ، وتمثلت أسباب هذا الاجتياح مايلي:

- ✓ الرغبة في إعداد جيش قوي يضم السودانيين ككل.
- ✓ الحصول على المقومات الطاقوية للدولة السودانية (مناجم الذهب).
- ✓ احتكار تجارتي الرقيق والعاج.
- ✓ تأمين حاجة مصر من مياه النيل.
- ✓ تأمين حدود مصر الجنوبية من الأطماع الغربية[12].

واستمر الوجود المصري في السودان إلى عصر الخديوي **إسماعيل** ، وكانت الشرارات لزرع الكراهية بين السودانيين في الضفتين الشمالية والجنوبية من خلال العمليات التي قام بها البريطاني **صامويل بيكر** بإيعاز من الخديوي **إسماعيل** لمواجهة التدهور الأمني في الجنوب أدى إلى اضطهاد سكان الجنوب وخلق روح الكراهية.[13]

-السياسات المنتهجة من طرف السلطة المستعمرة في هذه الفترة:

- ✓ فرض الضرائب على الأهالي و خاصة الجنوبيين.
- ✓ ضم السكان السود الجنوبيين إلى الجيش التركي.
- ✓ قيادة الدولة كانت تابعة للنظام التركي آنذاك.
- ✓ تقسيم البلاد إلى مديريات.
- ✓ إحلال القانون التركي بدل القانون القبلي.
- ✓ تقسيم السودان إلى ثلاث محافظات كبرى:
- ✓ السودان المركزي (الخرطوم ، ستار، بربر، فاشودة ، الاستوائية).
- ✓ السودان الشرقي (التاكا ، سوكن ، مساوي).
- ✓ السودان الغربي (دنقلا ، دارفور ، كردفان ، بحر غزال).

ولكنها كانت مرتبطة مباشرة بالقاهرة.[14]

2–الاجتياح البريطاني للسودان:

في العام **1889** دخلت القوات الانجليزية الأراضي السودانية وقامت بإبرام **اتفاقية الحكم الثنائي (المصري – الانجليزي)** ، حيث دامت فترة الحكم البريطاني – المصري من **2 سبتمبر 1898** إلى **31 ديسمبر 1955.**

-السياسات البريطانية في السودان:

- ✓ العمل على عزل الشمال عن الجنوب (نظام المناطق المقفلة).
- ✓ استبدال الموظفين الإداريين العرب (مصريون وسودانيون شماليون بسودانيين جنوبيين).
- ✓ فصل مديريات الجنوب عن الشمال بشريط أرضي بعدد الكيلوميترات على طول نهر العرب.
- ✓ إصدار قانون **1918** القاضي بجعل العطلة الرسمية في الجنوب يوم الأحد واعتماد اللغة الانجليزية لغة رسمية بدل العربية.

3–**انعكاسات الاجتياح الخارجي للسودان:**

- ✓ أحدث الاجتياح المصري – التركي والانجليزي شرخاً حقيقياً في شمال السودان وجنوبه.
- ✓ اعتماد سياسة التفرقة (شمال ، جنوب) ، (مسلم ، مسيحي) ، غذت روح التنافر بين شعب الدولة الواحدة.
- ✓ إثارة النزعة القبلية لدى السودانيين دعمت الاختلاف السلبي.
- ✓ الاهتمام بالشمال على حساب الجنوب زاد من الهوة الاقتصادية بين الجانبين ، حيث نجد شمال متقدم يقابله جنوب متخلف رغم تراكم الثروة الاقتصادية في الجنوب.
- ✓ منح الاستعمار الانجليزي صلاحيات واسعة المبشرين المسيحيين في الجنوب ما ساهم في اعتناق 15 % من سكان الجنوب للديانة المسيحية في مقابل أعلنت الحكومة البريطانية تعاليم الاسلام في نفس المنطقة.

2-1.الأسباب الداخلية:

إن الإحساس بالاضطهاد لسكان الجنوب المسيحي من طرف سكان الشمال المسلم عمق الهوة بينهما مما أدى إلى استخدام سياسات إفناء الآخر ، ومن ثمة تقسيم السودان إلى قسمين سنة2011 [14]وهناك سببين داخليين رئيسيين لعبا دوراً هاماً في تأجيج النزاع بين الشمال والجنوب السوداني.

أولاً : التهميش الاجتماعي والاقتصادي لسكان الجنوبي :

إن أحد أهم الأسباب التي ساهمت في تأجيج النزاع هو التهميش الاجتماعي والاقتصادي لسكان الجنوب على حساب الشمال ، فالحكومات المختلفة والمتعاقبة على السودان لم تنجح في إقامة توازن اقتصادي ناجع نتيجة لعدم التوزيع العادل للثروة ، أو حتى عدم الاستفادة من مكونات السودان ، وهذا راجع إلى اهتمام الحكومات بالجانب الأمني ومحاولة توفيره وإهمال الجانب التنموي[15].

ثانياً : البعد الأمني :

تعتبر معضلة الأمن أكثر الأسباب التي ساهمت في زيادة العنف الدموي بين الأطراف التي غذتها غياب سلطة شرعية لفرض الأمن والاستقرار.

3–مراحل تطور الحركة العرقية في جنوب السودان:

3-1.مرحلة الحكم الذاتي: (1954م-1958م)

في هذه المرحلة تم استحواذ ممثلي الشمال على السلطة بقيادة إسماعيل الأزهري ، وتهميش ممثلي الجنوب ، وعدم إشراكهم في التوقيع على اتفاقية انسحاب القوات الانجليزية من السودان في 1953/02/12 ، وفي إطار ما يعرف بـ (السياسة السودانية) قام إسماعيل الأزهري بنقل بعض فرق الجيش الجنوبية إلى الشمال ، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى تمردهم ، إضافة إلى الضغوط التي تعرض لها الجنوب في إطار هذه السياسة الاستيلاء على المدارس التبشيرية وحصر وظائف الدولة في الجنوب لأهل الشمال فقط ، مما أدى إلى تفجير الثورة في جنوب السودان إنطلاقاً من **جوبا** مدعمة بالعديد من الأحزاب السياسية والمنظمات ذات الطابع العرقي[16]

3-2.مرحلة الحكم العسكري: (1958-1964)

قاد هذه المرحلة **إبراهيم عبود** الذي وصل إلى الحكم بتاريخ **1958/12/17** ، والذي اعتمد سياسة الدمج و التذويب شمال – جنوب من خلال:

- ✓ الأسلمة والتعريب باستخدام العنف والإكراه المشروع.
- ✓ الجمعة يوم عطلة في الجنوب بدل الأحد.
- ✓ حظر التبشير المسيحي في الجنوب وطرد المبشرين.
- ✓ كما تخذ الحل العسكري كأداة منهجية لحل قضية الجنوب ودمجه مع الشمال[17].

وكرد فعل على سياسات **إبراهيم عبود** تشكلت حركة **إنيانيا** المناهضة للسلطة المركزية ، إضافة إلى تشكل رأي عام دولي يدين الممارسات اللانسانية للشمال في الجنوب ، وفي

نفس السنة تم تحويل القضية بضغط من الدول الغربية والفاتيكان والمنظمات والحركات في الجنوب وبدأ العمل الثوري الجنوبي والمطالبة بالانفصال.

3-3.ثورة أكتوبر الشعبية : (1964-1969)

جاء على إثرها التغير في طبيعة الحكومة من عسكرية إلى مدنية بقيادة **سر الختم خليفة** الذي لم يكن أفضل من سابقه ، حيث اعتمد هو الآخر سياسات التصدي للمعارضة الجنوبية **(تعديل الدستور 1964)** ، وتبني الميثاق الوطني أهم السياسات التي جاء بها **سر الختم خليفة**.[18]

ثم جاءت حكومة **محمد محجوب** الذي وصل إلى الحكومة في **أفريل 1965** ، والذي عرف بتشدده مع المعارضة في الجنوب ، مما أدى إلى تأزم الصراع في تلك الفترة بسبب تقوية نفوذ الإطارات الشمالية في الجنوب وتسريع عمليات التخريب.[19]

والتي تلتها حكومة اللواء **جعفر النيمري** ، والتي عرفت بإنقلاب **النيمري** والذي أصدر إعلان عام **1969**م ، والذي ضمنه الاعتراف الصريح والقبول بالفوارق والاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الشمال والجنوب ، وهو ما رحب به الجنوبيون وبخاصة حركة **أنانيا** بقيادة **جوزيف لاقو** ، وهو ما نتج عنه عقد مؤتمر **اديسا بابا** عام **1972** ، والذي أعطى بموجبه حكماً ذاتياً في الجنوب وانضمت حركة **أنانيا** إلى الجيش السوداني[20]. وهو ما تضمنه دستور **1973**.

3-4.انتفاضة أفريل (1985):

والتي جاءت نتيجة الانقسامات داخل قادة الجنوب ، وإعلان حكومة الشمال تطبيقها مبادئ الشريعة الإسلامية على الجنوب ، مما دفع الطرفين إلى الحرب الأهلية مرة أخرى ، وأسقطت حكومة **النميري** على يد **عبد الرحمان سوار الذهب**.

وبعد انتخابات **عام 1985** وتولي **الصادق المهدي** قيادة البلاد حيث تمت عدة لقاءات بين **جون قارنق** رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان **والصادق المهدي** وأبرز ما نتج عنها مايلي:

- ✓ رفع حالة الطوارئ.
- ✓ إلغاء الأحكام وقوانين الشريعة الإسلامية على الجنوب.
- ✓ إلغاء الاتفاقيات الدفاعية الموقعة مع دول الجوار[21].

3-5.نظام الانقاد : (1989-2002)

حيث اعتمد فيه على الحلول السلمية والسياسية لحل الأزمة بين الشمال والجنوب وبعد تولي **العميد عمر حسن البشير** سنة **1999** إقرار النظام الفدرالي ، حيث واجهت سياسة الانقاذ تحديات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية إضافة إلى استمرار الحرب في الجنوب وزيادة حالة التوتر وعدم الاستقرار مما دفع إلى اتفاقية **ماشا كوس 2002/07/20** ، التي نصت على الاعتراف بحق الجنوب في تقرير مصيره من خلال استفتاء الشعب ، سمي هذا الاتفاق بإتفاقية السلام الشامل وكان لإثيوبيا دور الوساطة فيه[22].

3-6.اتفاقية السلام الشاملة (اتفاقية نيفاشا) 09 جانفي 2005.

اعتبر الاتفاق مادة في الدستور السوداني ، وعرف بالدستور الانتقالي لعام **2005** ، ومهد هذا الاتفاق الطريق لكيانين في السودان (إسلامي في الشمال ، وعلماني في الجنوب)[23]، مع الاحتفاظ بحق تقرير المصير بعد ست سنوات ، وقد أصبح هذا الاتفاق بمثابة الدستور الشامل للبلاد في هذه السنوات الست الانتقالية ، وأبرز ما تضمنه الاتفاق مايلي:

- ✓ اتفاق تقاسم السلطة.
- ✓ اتفاق تقاسم الثروة.
- ✓ قانون الاستفتاء.
- ✓ الانتخابات العامة التي تسبق الاستفتاء[24].

4– انعكاس انفصال جنوب السودان على الداخل السوداني :

كان لانقسام السودان أثراً بالغاً على وحدة واستقرار وتنمية الدولة المركز على المستوى الجغرافي السياسي وكذا الاقتصادي في المنطقة ، مما انعكس سلباً أيضاً على الاستقرار والتنمية في إفريقيا ككل بفعل امتداد تأثير الأزمة السودانية وأبعادها على الأمن و التنمية و الاستقرار على المستوى الإقليمي ، وحتى على المستوى الداخلي مست آثار انفصال الجنوب السوداني عدت مجالات ومستويات منها:

1-تداعيات انفصال الجنوب السوداني على المستوى الاقتصادي:

- ✓ يعتبر الجنوب السوداني منجم الاقتصاد في السودان ، وبانفصاله خسرت الشمال المصدر الأول الذي يتزود منه اقتصادياً.
- ✓ انهيار البنية التحتية للاقتصاد السوداني بسبب الوضع الأمني وهو ما أعاق الحركة الاستثمارية في الداخل وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.[25]
- ✓ الخسائر المادية التي ترتبت عن الحرب الأهلية الانفصالية بين الجنوب والشمال.

2-تداعيات انفصال الجنوب السوداني على المستوى الاجتماعي:

- ✓ تمزق النسيج القبائلي للسودان وانشطاره شمال – جنوب.
- ✓ ظهور الأحقاد بين المسلمين والمسيح الذي غذاه الاستعمار والكنائس المسيحية التي دعمت حركة العامل الديني والعرقي الذي كان السبب في الشرارات الأولى للنزاع والذي انتهى بالانفصال.
- ✓ انحطاط مستويات ومؤشرات التنمية البشرية ، للاختلال الكبير في النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي[25].

3-تداعيات انفصال الجنوب السوداني على المستوى السياسي:

- ✓ عدم قدرة الدولة على شرعنة النظام السياسي السوداني بعد الاستفتاء.
- ✓ مطالبة أحزاب المعارضة مؤتمر السودان، بالتغيير الجذري للنظام السياسي سلمياً، وفي حال عدم قبول مطالبها تتحول إلى المواجهة.
- ✓ تفكك دولة السودان في **2011/07/09** ، وانقسامها إلى دولتين دولة الشمال وعاصمتها **الخرطوم** بقيادة الرئيس **عمر البشير** ، ودولة الجنوب بقيادة **سلفا كير** وعاصمتها **جوبا**.
- ✓ عودة سيناريو الانفصال إلى الواجهة من خلال المطالبة المتكررة لكبرى أقاليم السودان كإقليم **كردفان** ، **دارفور** ، وكذا تدويل النزاع الذي أصبح رهين التنافس الدولي الاقتصادي خاصة في ظل الثروة الكبيرة التي يزخر بها جنوب السودان.[26]

5-انعكاس انفصال جنوب السودان على استقرار المنطقة وتنميتها:

- ✓ بانقسام السودان فقدت إفريقيا بوابتها باتجاه الشرق الإفريقي.
- ✓ فقدان العالم العربي لجزء كبير من إقليمه.
- ✓ تأكيد فرضية الصراع الحضاري بين المسلمين والمسيح ، وضرورة الانفصال و المقاطعة لا تعايش ومصالحة ، مما أدى إلى تأجيج النزاعات والأزمات وحروب الانفصال في المنطقة وتغذية النزعات العرقية والاثنية وتفتيت الدول في المنطقة ، وشغلها عن مواكبة متطلبات التنمية بكل أبعادها ، مما أدى إلى غرق المنطقة في التخلف والحروب الأهلية.
- ✓ استمرار الطرف الصهيوني في الدعم المستمر لجنوب السودان لضمان إطباق السيطرة عليه ومن ثمة على القرن الإفريقي والبحر الأحمر لضمان أمن إسرائيل.
- ✓ هذه الخلافات داخل الدولة الواحدة في إفريقيا ومن بينها السودان فتح المجال أمام التدخلات الأجنبية والاستثمار في هذا النزاع من أجل خدمة مصالحها الشخصية ، مما أدى إلى تفاقم الأزمة وعدم وجود إمكانية للاستقرار والتنمية وكما سبق و أشرنا باعتبار السودان دولة غاية في الأهمية في المنطقة فان ترتيبات المنطقة مرتبطة بشكل أو بآخر بوضعية هذه الدولة ، وفي ظل الانقسامات التي تعانيها السودان و ما ترتب عن ذلك من أزمات مست قطاعاتها الحيوية فإن ذلك انعكس سلباً على الأوضاع الأمنية في القارة وحتى على استقرارها وتنميتها.

خاتمة:

تعاني القارة الإفريقية العديد من المشاكل التي تقف كعثرة أساس في سبيل استقرارها وتحقيق التنمية بها ، وتتنوع هذه المشكلات من متعلقة بمشكلة الاقتصاد والديون في القارة الإفريقية ، إلى الزيادة المفرطة في تعداد السكان ، والجوع والمجاعات والتخلف والأوبئة والأمراض ، ولقد شهدت العديد من المناطق في القارة مجاعات أدت إلى هلاك العديد بمرض الإيدز ، وتعرض جزء من القارة لنظام التمييز العنصري[27]، ولعل أكثر المشكلات تأثيراً على استقرار المنطقة وتنميتها هي تلك المتعلقة بالتفتيت السياسي والنزاعات العرقية ، إضافة إلى مشاكل اللاجئين حيث تعتبر إفريقيا أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين وتضم الثلث الأكبر عالمياً[28] ، كاكونغو ، أنجولا ، وبوروندي ، أوغندا ورواندا ، السودان وأثيوبيا.[29]

أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة هي كالآتي:

- ✓ تعتبر التركيبة العرقية لدولة السودان أحد أبرز أسباب النزاع بين الشمال والجنوب.
- ✓ عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع هذه الأزمة أدى إلى تفاقمها.
- ✓ تشجيع الأطراف الخارجية للانقسام ساهم في الانفصال ومحاولة إعادة الانفصالات (دارفور ، كردفان ...).
- ✓ تغيير النزاع بعد الانفصال من نزاع عرقي، إلى نزاع حدودي دولي يساهم في تصعيد الأزمة ويخلق سيناريوهات جديدة للانقسامات.

المراجع:

1. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** ، ج3 (لبنان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1993) ، ص . 225.
2. أحمد وهبان ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ط2** (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004) ، ص . 134.
3. سميرة بحر،**المدخل لدراسة الأقليات**،(القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1982)،ص . 7
4. الطاهر بن احمد ، "حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي و القانون الدولي الإنساني" ، (مذكرة ماجستير في الشريعة و القانون، قسم شريعة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010) ، ص . 47 .
5. معجم المعاني الجامع، معجم عربي-عربي الانفصالية.
www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
6. دون اسم المؤلف، النزعة الانفصالية تجتاح العالم– جهاديو الشرق الأوسط أخطر الإنفصاليين استقلال أسكتلندا يلقي بظلاله.
على كامل أوروبا، مجلة العرب، العدد 9674 ، (2014/09/09).
7. سميحة عبد الحليم، الحركات الانفصالية في العالم، مصر (تم تصفح الموقع يوم: 2017/03/28)
www.masress.com/egynew/34768
8. عبد العزيز العشاوي ، **حقوق الإنسان في القانون الدولي** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2009) ، ص . 150.
9. عبد الحليم موساوي ، "المركز القانوني للأقليات في القانون الدولي لحقوق الإنسان (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة تلمسان ، 2007-2008) ، ص. 15.

10.رابح مرابط ، "أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول : دراسة حالة كوسوفو " (مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2008-2009) ، ص . 28.

11.رابح مرابط، **مرجع سابق**، ص. 39.

12. نهلة براهمية ، "أهم الحركات التحررية بعد الحرب العالمية الثانية : إفريقيا نموذجاً 1945-1962 (مذكرة ماستر في التاريخ والآثار ، جامعة باتنة، 2015/2014) ، ص . 35.

13.جميلة سي قدير ، "الدولة القومية والنزاعات في افريقيا ، دراسة حالة السودان " (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2006) ، ص .35.

14. دريد الخطيب محمد أميرة ، "انفصال جنوب السودان ، الجذور والتطورات والتداعيات" ، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات** ، العدد 27 (جوان 2012) ، ص . 385.

15.محمد صادق صبور ، **مناطق الصراع في افريقيا** (مصر : دار الأمين للطباعة والنشر ، 1996) ، ص . 96.

16.عمر سلمات ، "الأزمات السودانية 2001-2005 بين تفاعل العوامل الداخلية والمؤثرات الخارجية "،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ، 2006) ، ص . 58.

17.نجلاء مرعي ، "النفط وصراع الارادات السياسية ودولة جنول السودان "، **مجلة سياسية** ، العدد 188 ، (أفريل 2012) ، ص . 83.

18.عبده مختار موسى ، " البعد الديني لمسألة جنوب السودان من فترة 1989 إلى 2005" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 224 (أفريل 2006).

19.محمد وهيب السيد ، "اتفاقية مشاكوس في جنوب السودان "، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 285 ن (نوفمبر 2011) ، ص ص . 57-68.

20.محمد عثمان حبيب الله ، "التطورات السياسية في السودان ، منذ أربعين عاماً" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 161 ، (جويلية 2005) ، ص . 271.

21.جميلة سي قدير ، **مرجع سابق** ، ص . 47.

22.دريد الخطيب محمد أمير ، **مرجع سابق** ، ص . 388.

23.محمد دريد الخطيب ، **مرجع سابق** ، ص . 388.

24.محمد الصادق صابور ، **مرجع سابق** ، ص . 80.

25.هاني رسلان ، "اتفاق تقاسم السلطة" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 160 (أفريل 2005) ، ص . 68.

26.خالد حنفي علي ، "اتفاق تقاسم الثروة هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الانفصال؟ " **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 160 (أفريل 2005) ، ص ص . 74-75.

27.نجلاء مرعي ، **مرجع سابق** ، ص . 83.

28.محمد العقيد محمد أحمد ، "انفصال السودان والمتضررين "، **مجلة قراءات افريقية** ، العدد 8 (جويلية 2011) ، ص ص . 46 – 47.

29.محمد العقيد محمد أحمد ، **مرجع سابق** ، ص . 47.

30.محمد عبد الغني سعودي، "قضايا إفريقيا – تعدد اللغات "، **مجلة المعرفة** ، العدد 34 (أكتوبر 1980) ، ص . 90.

31.محمد عزو عبد القادر ناجي ، "أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا" ، **مجلة الحوار المتمدن** ، العدد 2376 (2008) ، ص . 10.

32.رانيا حسين عبد الرحمن ، "خلفيات الحرة وب الأهلية في إفريقيا" ، **مجلة السياسة الدولية** ، (عدد أكتوبر 2004) ، ص . 13.